

الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة.

Constant and changing in the Algerian security strategy towards the African Sahel region in light of the current transformations.



ط.د / بورقية عبد الصمد¹

^{1*} جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة (الجزائر)

a.bouregba@univ-chlef.dz

د/ عيسات فضيلة²

² جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة (الجزائر)

f.aissat@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الإرسال: 2024/10/01

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، باعتبار المنطقة من الفضاءات المهمة التي أصبحت تعرف في القرن الواحد والعشرين ديناميكية وحركية كبيرة، وذلك بفعل التهديدات الأمنية اللادولانية التي أسست للانكشاف الأمني في المنطقة. حيث أصبح لزاما البحث عن آليات وميكانيزمات جديدة، تتماشى وخصوصية التهديدات الأمنية بمختلف فواعلها، ما دفع إلى التساؤل حول الثابت والمتغير في أهداف وأبعاد الإستراتيجية الجزائرية في الساحل الإفريقي. وتوصلت الدراسة إلى أن الإستراتيجية الجزائرية تعكس منطق الموازنة بين ثوابت العقيدة الإستراتيجية ومتغيرات البيئة الإقليمية والدولية حفاظا على أمنها الوطني والقومي .

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الجزائرية؛ الساحل الإفريقي؛ التطورات الأمنية؛ الانكشاف الأمني؛ التهديدات اللادولانية.

تصنيف جال: f51، f52، h56

Abstract: This study deals with the Algerian strategy towards security developments in the African coast, considering that the region is one of the important spaces that in the twenty-first century has become known for its great dynamism and mobility, due to the security threats that have established security exposure in the region. In the face of this security exposure, it has become necessary to search for new mechanisms and strategies that are consistent with the specificity of African Security threats in their various forms, which has led to questions about what, is constant and what is changing in the goals and dimensions of the Algerian strategy in the African coast. The study concluded that the Algerian strategy reflects the logic of balancing between the constants of the strategic doctrine and the variables of the regional and international environment To preserve its national and national security To preserve its national and national security.

Keywords : Algerian strategy; African coast; Security developments; Security exposure; non-state threats.

JEL classification: f51، f52، h56

مقدمة:

شهدت مدركات الأمن في منطقة الساحل الإفريقي مرحلة جديدة تفرضها ديناميكية التفاعلات الدولية والإقليمية المتداخلة بعد علو الاهتمام المتزايد بها على الساحة الدولية، وبعد ما كانت تعتبر منطقة غير مذكورة ومهمشة إبان الحرب الباردة أصبحت شريانا مهما نظرا لتغيير الوجهة الجيو-سياسية للقوى العظمى التي ترى فيها منطقة حيوية وإستراتيجية هامة، خصوصاً بعد التحول من النموذج التقليدي القديم عقب حصول معظم بلدان هذه المنطقة على استقلالها، إلى النهج الناعم الذي يلبي تطلعاتها ومصالحها، أثر هذا التغيير بشكل ملحوظ على الدول التي تربطها علاقات متبادلة و بينية و والتي لها حدود إقليمية.

ومن بين هذه الدول التي لها حدود واسعة مع منطقة الساحل الإفريقي الجزائر و التي تمثل العمق الاستراتيجي لها ، الأمر الذي فرض عليها أن تتبنى استراتيجيات ومقاربات أمنية جديدة تجابه بها التهديدات اللاتماثلية وخطر التدخلات الأجنبية للحفاظ على مركزها القاري والدولي و ضمان أمنها القومي الذي تنطوي تحت لوائه كل أبعاد الأمن كالأمن السياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي والسيبراني.

ونظرا للأوضاع المتأزمة التي تعيشها معظم دول منطقة الساحل الإفريقي من انفلات أمني وتفشي الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والأسلحة خصوصا بعد انهيار دول الجوار وظهور الدولة الفاشلة بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وظهور الانقلابات والصراعات الإثنية التي تميز دول هذه المنطقة.

بالإضافة للموقع الجيو-استراتيجي للجزائر ومساحتها الواسعة وطول حدودها خصوصا جنوبا بمحاذاة معظم دول الساحل الإفريقي كان لزاما عليها التحرك اتجاه دول هذه المنطقة لمجابهة التحول القائم وتبني استراتيجيات ومقاربات أمنية جديدة تتأقلم مع سياستها الخارجية ودبلوماسيتها.

ويعتبر الحدث الأبرز من بين الأحداث المهمة التي حركت صناع القرار في الجزائر بتغيير بعض متطلبات المقاربة الأمنية الجزائرية والنظر في درجة خطورة التهديدات الأمنية اللادولالية الصادرة من منطقة الساحل الإفريقي هي حادثة تيفنتورين الواقعة على بعد 30 كلم غرب إن أميناس في السادس عشر من شهر جانفي سنة ألفين وثلاثة عشر، حيث هاجم مسلحون حافلة لدى مغادرتها موقع منصة الغاز المستغلة بشراكة بين "بي بي شتات أويل" و"سوناطراك".

و من أبرز أسباب ودوافع هذا الموضوع هي البحث في المرتكزات الجديدة التي تبنتها الجزائر من أجل مجابهة الفواعل اللادولالية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي والانتقال ومحاولة التأقلم مع محيطها الإقليمي والقاري والموازنة بين ثوابت العقيدة الإستراتيجية ومتغيرات البيئة الإقليمية والدولية التي فرضت نفسها بقوة في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

بناء على ما سبق، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المركزية التالية: إلى أي مدى أثرت التهديدات الجديدة لمنطقة الساحل الإفريقي في توجيه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التغيرات الدولية الراهنة؟

وتتفرع عن الإشكالية المحورية عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- 1- ما مفهوم التهديدات الأمنية اللادولالية وما طبيعتها؟
- 2- ما هي أهم مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وآليات تفعيلها؟
- 3- ما هي تداعيات التهديدات اللادولالية في منطقة الساحل الإفريقي على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية؟

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومدى فعاليتها على مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة بصفة عامة، والإقليمية التي تعرفها دول الجوار بصفة خاصة، في ظل تغير وديناميكية في البيئة الدولية مع تزايد في حجم التهديدات من حيث الطبيعة والمصدر ودرجة الخطورة والانتقال من النمط الكلاسيكي الصلب الى النمط الحديث الناعم.

أما بالنسبة لفرضية الدراسة فإن التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي فرضت على الجزائر إعادة صياغة إستراتيجيتها الأمنية وفق ما يتماشى ومنطق أمنها الوطني وما تفرضه الظروف الدولية الراهنة.

وتهدف دراسة البحث للثابت والمتغير في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التغيرات الراهنة معرفة التهديدات الأمنية الناتجة عن التحول والانكشاف الأمني الذي تعرفه المنطقة ومدى تأثيرها على الأمن القومي والوطني للجزائر، بالإضافة إلى دراسة مدى نجاعة التحديث الاستراتيجي الأمني الجزائري وفق متطلبات التغيرات الدولية الراهنة، بما يضمن استقرارها الأمني، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

و للإجابة على الإشكالية المحورية وتساؤلاتها الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم التهديدات الأمنية اللادولالية وطبيعتها.

المحور الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وآليات تفعيلها.

المحور الثالث: تداعيات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية.

1- مفهوم التهديدات الأمنية اللادولالية وطبيعتها.

لقد كان اهتمام النظريات الأمنية الوضعية على مفهوم التهديدات الأمنية في شكلها العسكري، بحيث كان يمثل التهديد المركزي والاهم، إلا أنه مع تطور الدراسات الأمنية الحديثة وظهور فواعل غير دولية توسّع مفهوم التهديدات الأمنية بشكل متسارع ليشمل أبعادا أخرى غير التهديد العسكري والتي تشمل أبعادا اجتماعية، سياسية، اقتصادية وبيئية و تكنولوجية خصوصا بعد ظهور هذه الفواعل الجديدة سواء كانت أفرادا، تنظيمات، منظمات، شركات متعددة الجنسيات ليتطور بذلك في بداية القرن الواحد والعشرين وظهور مناطق جيو-إستراتيجية في العالم كمنطقة الساحل والتي أثرت بنمط فعلي على تطور مفهوم الأمن مما انعكس على تطور طبيعة التهديدات الأمنية في هذه المنطقة .

وبما أن مفهوم التهديدات الأمنية مرتبط بمفهوم الأمن، فإنه من الضروري التطرق إلى مفهوم الأمن كمدخل مفاهيمي يرشدنا للفهم الصحيح لهذا النمط الجديد من التهديدات رغم أنه مصطلح خلافي دارت حوله حوارات ونقاشات نظرية كبرى نظرا لخصائص بنائه من حيث الديناميكية والنسبية والطبيعة المركبة وتشعب أبعاده التي مسّت جميع مجالات الحياة بالإضافة إلى تعدد مستوياته من فرد ودولة ومجتمع دولي واختلاف مستويات التحليل كلها إشكاليات أدت الى توسيع مفهوم الأمن من الناحية الأكاديمية .

ويعرف لغة أنه "ضد الخوف ومصدره الأمان وهو اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة، (عبد الرحمان أسامة، 2011، صفحة 13) وهو مصدر الفعل أمن، أماناً وأماناً ويعني السلامة أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف ويقال أمن من الشر أي سلم منه (هايل عبدالمولى طشطوش، 2012، صفحة 18)

ويعرف الأمن اصطلاحاً على أنه ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها والشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري فهو من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها (فاتح النور رحمانى، 2016-2017، صفحة 4)

ويعتبر تعريف باري بوزان لمفهوم الأمن من أحدث التعريفات التي تتواءم مع طبيعة التغيرات الدولية وديناميكية الأحداث حيث يعرفه على أنه "العمل على التحرر من التهديد" وفي إطار النظام الدولي هو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية (فاتح النور رحمانى، 2016-2017، صفحة 5)

كما يشكل الأمن في الإسلام قيمة جوهرية لها علاقة وطيدة بحياة الإنسان، ولا يمكن بأي حال أن تستقر حياته في ظل غيابه، وهو يحمل معاني متعددة وورد في القرآن بألفاظ متنوعة، وكمعنى نقيض للخوف في قوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) [النور: 55]

وفي الحديث الشريف من قوله صلى الله عليه وسلم (من أصبح معافى في بدنه آمناً في سربه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها) (ابن ماجه أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، د.ت، صفحة 1387)

1-1 مفهوم التهديدات الأمنية: قبل التطرق الى مفهوم التهديدات الأمنية وجب التطرق الى مفهوم التهديد أولاً :

1-1-1 مفهوم التهديد: يعتبر التهديد من أهم المفاهيم التي لها ارتباط وثيق بمفهوم الأمن باعتباره مفهوماً وليداً من سعي الإنسان والمجتمعات والدول إلى تحقيق هذا الأخير ومجابهة كل ما يمس به و يلحق به أذى سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة

ويعرف التهديد لغة على أنه من الفعل هدد، يهدد، تهديداً وهو فعل مصدر إلحاق الأذى والضرر. وعليه فالتهديد يتعلق بكل ما من شأنه أن يكون عقبة لتحقيق الأمن أو يؤدي إلى إنقاص الشعور به.

كما يعرف التهديد هو التعبير بشكل ما عن النية بالإيذاء والتدمير أو المعاقبة وهو مؤشر على الخطر الوشيك أو الضرر أو الشر (Brauch, H.G, 2011)

1-1-2 مفهوم التهديدات الأمنية: تعددت قراءات مفهوم التهديدات الأمنية بتعدد الرؤى والاتجاهات فالاتجاه الواقعي يركز على التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة التي يمكن أن تواجهها دولة ما في توقيت ما وهنا يجب على الدولة أن تقدر وتقيم باستمرار قدراتها العسكرية في ضوء احتمالات التهديد الأمني (خالد كاظم أبو دوح، 2022، صفحة 1) في حين يرى الاتجاه الليبرالي أن التهديدات الأمنية والقدرات العسكرية، بمثابة محددات غير كافية للأمن أو لمواجهة التهديد الأمني، حيث أن هناك دوماً مصادر أخرى للتهديد غير عسكرية وتتباين أهدافها وتنوع بعيداً عن الأهداف

العسكرية، كما أن تهديدات الأمن تتسع لتشمل تهديدات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، وهناك تهديدات تنشأ داخليا، وأخرى يكون منشؤها خارجيا (خالدكاظم أبو دوح، 2022، صفحة 2)

ولقد ظهر خلال العقدين الماضيين اتجاه يميز بين مصطلح التهديد ومصطلح التحديات فالتحديات هي المشكلات والصعوبات والمخاطر التي تواجه الدولة، وتتحداها وتعيق تقدمها، وتشكل حجرة عثرة أمام تحقيقها لأمنها الشامل واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة، وقد تظهر التحديات في صور متعددة تدخل في سياق الأمن الناعم أما التهديدات فإنها تدخل ضمن سياق الأمن الخشن، بمعنى أن التهديدات تكون مباشرة باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها (خالدكاظم أبو دوح، 2022، صفحة 2)

وللوصول للمفهوم الدقيق للتهديدات الأمنية اللادولالية يجب تحديد مميزاتها من حيث المصدر التأثير والتكافؤ ودرجة الخطورة وأشكالها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- غير عسكرية وقد تتخذ شكلا آخر .

ب- مصدرها من فواعل غير دولالية مما يصعب تحديد مصدرها.

ت- يكون لها تأثير على جميع الفواعل والمستويات الدولة، المجتمع، والفرد.

ث- أنها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديداً.

ومن هنا نجد أن سبب توسع مفهوم الأمن هو تطور مفهوم التهديد الأمني من تهديد كلاسيكي صلب باستخدام القوة والنمط العسكري تكون فيها الدولة الفاعل الوحيد بالمنطق الواقعي إلى تهديد حديث غير واضح لا تصدر من الدول بل هي مجهولة المصدر والمستوى والتأثير.

2-1 طبيعة التهديدات الأمنية اللادولالية: لقد عرف النسق الدولي في السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة وتحولات في عدة مفاهيم ومرتكزات خصوصا فيما يخص حقل العلاقات الدولية وظهرت عدة مستجدات ومفاهيم غيرت المحتوى التنظيري والأكاديمي كما غيرت سبل دراسة بعض الظواهر السياسية والدولية التي أصبحت تفرض نفسها بقوة في الساحة الدولية وفرضت على الدول اتخاذ استراتيجيات وتقنيات لمواجهة ودرء خطرها ولعل أبرز هذه الظواهر التهديدات اللادولالية الجديدة التي لها ميزة المفاجأة والديناميكية تستعمل استراتيجيات وتكتيكات جديدة يغلب عليها طابع الغموض وعدم إمكانية تحديد مدى خطورتها ومصادرها ومن يقف وراءها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-2-1 الإرهاب: تعتبر هذه الظاهرة من أخطر الظواهر التي تهدد كيانات الدول والمجتمعات والأفراد، وعرفت انتشارا كبيرا في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتطورت مع وجود بيئات جديدة خصبة تعرف انكشاف أمني وتدهور في استقرارها السياسي وضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر والعوز بالإضافة إلى توفر عنصر الجهل الذي كان ركيزة أساسية استغلته المنظمات الإرهابية في التعبئة والحشد.

وتعرفه الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 في مادتها الأولى في جزئها الثاني على أنه " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه و أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي، فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق و

الأماك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر (إدريس عطية، 2018، صفحة 27)

1-2-2- الجريمة المنظمة: تعتبر من بين التهديدات اللادولتية والتي تتقاطع مع الإرهاب ومن إفرازاتها الهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة والمخدرات بجميع أنواعها الصلبة وغيرها من الجرائم التي تؤثر سلبا على أمن الدول و الأفراد. وتعرف على أنها "تلك الجريمة التي يرتكبها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية، تتميز بقدر عالٍ من التنظيم وتهدف إلى مكاسب ذاتية ومنافع مادية بطرق غير مشروعة"، كما يطلق عليها أيضا بالجريمة الاحترافية و الجريمة المقتنة والجريمة المخططة والاتحادات الإجرامية، وكلها مفاهيم تصب في نفس السياق الإجرامي (إدريس عطية، 2018، الصفحات 36-37)

1-2-3- الهجرة غير الشرعية: تعد من أبرز مهددات الأمن الإنساني عرفتها الإتفاقية الأممية بأنها عبور الحدود من غير الشروط القانونية المطلوبة للدول المستقبلية، أما منظمة الهجرة الدولية فعرفت على أنها المهاجر الغير نظامي الذي لا يملك الوثائق الضرورية والمدرجة على لوائح الهجرة للدخول أو الإقامة أو العمل ويتضمن هذا الأفراد الذين لا يملكون وثائق قانونية إلى الدخول إلى دولة سرا . ومنه " هي التنقل عبر الدول من الأفراد و المجموعات دون أن يستوفي تنقلهم الشروط القانونية أو الدخول سرا برا بحرا أو جوا (محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، 2005)

1-2-4- التهديدات السيبرانية: يشهد العالم اليوم قفزة نوعية في مجال المعاملات الإلكترونية حيث شهد القرن الواحد والعشرون تطورا إلكترونيا مذهلا صاحبه تشابك في التعاملات الاقتصادية والتجارية والإدارية بما يعني التحول من النمط الكلاسيكي المغلق إلى النمط الحديث المفتوح في كل المجالات وعلى كل المستويات .

وتعتبر التهديدات الإلكترونية إحدى أهم الإشكاليات التي أصبحت تشكل خطرا على الأفراد في حياتهم الشخصية، والدول في سيادتها وأمنها القومي والوطني، انطلاقا من التطور التكنولوجي والرقمي الهائل وما صاحبه من تأثير على كل المستويات كان له تأثير بشكل أو بآخر على أمن واستقرار الشعوب من جهة و تمس بحرمة وخصوصية الأفراد من جهة أخرى، كما أنها أصبحت وسيلة أساسية في استراتيجيات الحروب البديلة

و للأمن السيبراني امتدادات وأبعاد إستراتيجية، بحيث يمكن أن يؤدي أي خلل في أحد هذه الأبعاد إلى نتائج وخيمة لاتعد ولا تحصى، خاصة في فضاء يتسم بالسرعة في التخطيط والتنفيذ، إذ لابد من قوة وأسلحة سيبرانية رادعة تكون في مستوى الهجوم الإلكتروني ومن الأبعاد الأمنية التي تتأثر بالأمن السيبراني نجد الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي غيرها (بارة سميرة، 2017، صفحة 261) كان العملية المفصلية في تاريخ العالم بعد تفجير آلاف الهواتف ووسائل الاتصال في آن واحد في لبنان .

1-2-5- التهديدات البيئية والصحية: رغم قدم هذا النوع من التهديدات إلا أن حداتها تتمثل في الفاعل والمتدخل وظهر مفهوم الأمن البيئي مع منتصف ثمانينات القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياة البشر الضغوط والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتؤثر فيها وتعمل على استنزاف مواردها الطبيعية ويرى باري بوزان أن الأمن البيئي يعني الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري، فهو

يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة. (إدمون، جون، 1993، صفحة 15)

أما التهديدات الصحية فتطور مفهومها ووسائلها بتطور التكنولوجيا حيث أصبحت ورقة ضغط تستعملها الدول كوسيلة للتهديد ومن أبرز التهديدات الصحية التي شهدها العالم مؤخراً هي أزمة كوفيد 19 التي أثرت على معظم مناحي الحياة بصفة شاملة تطلبت تضافر الجهود الدولية من أجل مجابهتها.

2- مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وآليات تفعيلها.

عرفت البيئة الإقليمية الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولات جيوسياسية عديدة، إذ ارتبطت هذه التحولات بسلوك فواعل و أطراف مختلفة، الشكل الذي خلق وضعاً أمنياً جديداً ، إذ فرضت حتمية الموقع الجيوستراتيجي للجزائر في الشمال الإفريقي وجنوب المتوسط باعتباره همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا تحديات وتداعيات ألزمت على الجزائر مجابهتها وذلك لما لها من أثر كبير على الأمن القومي فانهايار الأنظمة في دول الجوار (ليبيا، مالي، النيجر) وعدم الاستقرار السياسي في تونس والتطبيع الصهيوني المغربي كلها مستجدات وسعت من دائرة التهديدات الأمنية بمختلف أشكاله، بالإضافة للتواجد الأجنبي بالمنطقة، هذا ما أدى بالجزائر الى مواجهة معضلات أمنية عديدة تحيط بها من كل جانب، وذلك من خلال إعادة تكييف إستراتيجيتها الأمنية مع مختلف التحولات الدولية الراهنة.

2-1 مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية .

ترتكز الجزائر في تعاملها الأمني في دائرتها إلى مجموعة من القواعد والمرتكزات والتي تنظم تحركاتها و تقوم السياسة الأمنية المتبعة على عدة معايير أهمها احترام سيادة الدول ورفض التدخل في شؤونها مع تفعيل الدبلوماسية لمعالجة النزاعات في المجموعة العربية أو الإفريقية و مراعاتها علاقات حسن الجوار وعلى مدار تاريخها شكلت هذه المرتكزات انطلاقا في سلوكها الخارجي بمختلف أبعاده والتي سنتطرق لها من خلال العناصر التالية:

2-1-1- رفض التدخل الأجنبي: يشكل رفض التدخل الأجنبي أساسا من الأسس التي تقوم عليها الجوائر في تبني

سياستها الأمنية وفي توجهاتها عموما، تنطلق الجزائر في مناهضتها للتدخل الأجنبي خاصة في مناطق انتمائها بالمنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي، انطلاقا من مبادئها التاريخية في مناهضة الاستعمار بكل أشكاله وصوره وذلك ما برز في الموقف الجزائري حيال الأزمات كالأزمة الليبية والتي كانت لها انعكاسات في الإقليم ككل كونها نقطة تقاطع بين دول المنطقة بما فيها الجزائر وهو ما مهد إلى التدخل في مالي (وهيبة دالع، 2016، صفحة 96)

2-1-2- رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية: ترفض الجزائر رفضا قطعيا التفاوض مع المجموعات الإرهابية أيا

كان شكلها ومصدرها وعدم التفاوض معها كان من ضمن الأسس التي بني عليها الموقف الجزائري وذلك ما توضح من خلال الاعتداء الإرهابي في حادثة المنشأة "الغازية بتغنتورين بان اميناس" جنوب شرق الجزائر بولاية اليزي والذي أفرز أخذ ما يقارب 700 عامل بالقاعدة من بينهم 132 رعية أجنبية كرهائن، حيث كانت مطالب الجماعة الإرهابية للسلطات بالجزائر التفاوض وتلبية مطالبها والمتمثلة في الحصول على 20 سيارة رباعية الدفع مع ممر آمن لوصولها إلى الحدود المالية إضافة إلى إطلاق سراح عدد من الجماعة المحتجزين، غير أن الجزائر قررت الحل العسكري لتحقيق أمنها عبر تدخل للجيش لتحرير الرهائن بدل التفاوض، ورفض التدخل الأجنبي وكل الضغوطات الخارجية باعتبار ذلك

من منطلق السيادة الوطنية والدفاع عنها والتي تعتبر من اختصاص الجيش الشعبي الوطني لدوره في حمايتها و صيانتها دستوريا (وهيبة دالع، 2016، صفحة 98)

وقد استحسنّت هذه العملية وعرفت تأييدا دوليا واسعا خصوصا ببيان البيت الأبيض للرئيس الأمريكي "باراك أوباما" والذي حمل فيه الإرهابيين مسؤولية الاعتداء بالإضافة إلى تصريح كاتبة الدولة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" بقولها "لا أحد يعرف أفضل من الجزائر شراسة الإرهابيين خاصة وأن الجزائر قادت حربا قوية ضد الإرهابيين لعدة سنوات ترتب عنها خسائر مادية وبشرية كبيرة (وهيبة دالع، 2016، صفحة 99)

3-1-2- تجريم دفع الفدية: اتسم الموقف الرسمي بالرفض القطعي والكلي بخصوص التعاطي مع النشاط الإرهابي والذي من ضمنه دفع الفدية للمجموعات الإرهابية، وذلك لكونه تمويلا يغذي الظاهرة ويوسع نشاطها وهذا ما أدى بالجزائر إلى المرافعة لتبني مشروع لائحة عام 2007 إلى الأمم المتحدة بغية تجريم دفع الفدية للمجموعات الإرهابية وقد لاقت اللائحة تأييدا دوليا وأمميا، كما صادق عليها مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 والذي جرم دفع الفدية لمختلف الجماعات والكيانات الإرهابية والأشخاص، كما تعد هذه اللائحة تكملة لللائحتين الأمميتين رقم 1267 والمختصة بمكافحة تمويل النشاط الإرهابي واللائحة رقم 1373 المتضمنة مكافحة الإرهاب وتمويله.

4-1-2- رفض التواجد الأجنبي وإقامة قواعد عسكرية داخل ترابها الوطني:

ترفض الجزائر التواجد العسكري داخل ترابها وترفضه في جوارها وذلك ما شكل توازنا في الفضاء المغاربي والإفريقي، و تطمح من خلال هذا المرتكز بأن تكون مستقلة في سياستها الأمنية وتحقيق تفوقها وتسيدها للإقليم. اعتبارا للبعد التاريخي للثورة التحريرية المناهضة للاستعمار والذي يشكل رافدا أساسيا من روافد الإستراتيجية الأمنية الجزائرية والتي تقوم على اعتبارات تاريخية، تبدو هذه الحساسية الجزائرية من أي تواجد عسكري على ترابها مهما كان شكله كما ترفع لمحلية الحلول واعتماد دول المنطقة على نفسها في الحفاظ على أمنها ومن خلال التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي بعيدا عن التدخلات الأجنبية وذلك ما يتواءم مع مبدأ آخر لها في إستراتيجيتها وهو تبني السلمية في حل النزاعات ورفض استعمال القوة وذلك ما يظهر في النزاع الصحراوي والمالي و الليبي (سليم بوسكين، 2019، صفحة 1342)

5-1-2- الدفاع والتحرك الاستباقي الردعي: يعتبر الدفاع أحد المرتكزات التي بنيت عليه العقيدة الأمنية الجزائرية أي مجابهة مختلف التهديدات و المخاطر ضمن الإطار الجيو-استراتيجي فحسب وذلك بمنع أي عدوان أو عمل عسكري على التراب الوطني وسلامته على غرار حرب الرمال مع المغرب سنة 1963، غير أن التحولات في البيئة الأمنية الدولية وتفاقم مختلف التهديدات والمخاطر الجديدة جدد من فاعلية الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، فالظواهر الأمنية اللادولتية الجديدة كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الاتجار بالمخدرات لا يمكن اختزال مجابهتها داخل الحدود بل تتعداها الى خارجها، وذلك بحكم انتشارها الإقليمي و العالمي أحيانا وذلك ما يستدعي توسيع أدوات المجابهة خارج الحدود وذلك بحكم الامتداد و الانتشار، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الذي يزاوّل نشاطه إقليميا وعالميا (سليم بوسكين، 2019، صفحة 1343)

6-1-2- الاستقلالية في الإستراتيجية الأمنية العسكرية : إن حياد الجزائر وانفصالها عن المساهمة أو المشاركة في أي شكل من أشكال التحالفات و التكتلات العسكرية، يبرز النظرة الاستقلالية في الإستراتيجية العسكرية للجيش الجزائري، ومن هنا نستطيع التفريق بين مفهوم التحالفات و مفهوم التكتلات العسكرية.

التكتل يمثل نزعة عسكرية تربطها إيديولوجيا معينة ومن خصائصها التجانس المذهبي بين أعضائها في وقت لا يكون ذلك موجودا في التحالفات العسكرية (حوسين بلخيرات، 2018، صفحة 199)

7-1-2- دستور 2020 والمركز الجديد: حتى وإن ظهرت معالم العقلانية والسلامة والفعالية في بناء الأمن الإقليمي في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية الرافضة للوجود العسكري والتدخلات الخارجية، غير أن التهديدات الأمنية و التصادم المصلحي بين دول الإقليم أصبحت عائقا أمام مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لما شكل تحديا أمنيا لها. بحكم التحديات و المخاطر الأمنية والوضع المتفاقم والمأزوم و انعكاساته على الأمن القومي الجزائري، حيث أصبحت الجزائر أمام ضرورة مراجعة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية. وذلك من أجل التكيف مع الواقع الجديد ورهاناته والتحرك الاستباقي والمعالجة الوقائية بدل رد الفعل (سليم بوسكين، 2019، صفحة 1344)

هذا ما ظهر جليا في المادة 30 والمادة 31 من الدستور الجزائري الجديد حيث ربط تعديل الدستور 2020 بإضافة فقرة في المادة 31 لتصبح بثلاث فقرات تنص على "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحررتها، تبذل الجزائر جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلام (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020)

كما جاء التعديل بإضافة جديدة في المادة 30 حيث "يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والإستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور"، زيادة لما كانت عليه من قبل "تمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020)

2-2 آليات تفعيلها:

تهدف الجزائر إلى تحقيق أمنها القومي وبناء على ذلك تتبنى الجزائر إستراتيجية أمنية تشمل جميع الأطر والمرتكزات، و من أجل تفعيلها وفرض منطقها الاستراتيجي عملت على تعزيز قدراتها الدفاعية إضافة إلى التنسيق آليات الأمن المشترك على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والمحلية من أجل تحقيق الأمن و الاستقرار إقليمي ودوليا.

2-2-1- آلية تعزيز القدرات الأمنية الجزائرية: تسعى الجزائر لتعزيز قدراتها العسكرية و تطوير بنيتها الأمنية بحيث تضعها في أولويات الحسابات من حيث الميزانية المخصصة لمواجهة التحديات الأمنية والظروف الإقليمية والدولية حيث بلغت ميزانية الدفاع من ناتج الدخل الخام على الإنفاق العسكري حيث تضاعفت ميزانية الدفاع (21.6 مليار دولار سنة 2023) هذا ما يجعلها قوة إقليمية متفوقة في محيطها القاري (نوار بشوش، 2023)

و بلغت ميزانية الدفاع في الجزائر للسنة القادمة 21.6 مليار دولار، وفق مشروع قانون المالية لسنة 2024، بشكل يعكس تزايد النفقات التي فرضتها التحديات الأمنية عبر الحدود.

وتراجعت ميزانية وزارة الدفاع الوطني في قانون المالية لسنة 2024 بنسبة جد طفيفة مقارنة بعام 2023 أين بلغت 22

مليار دولار، لتبلغ هذه المرة أزيد من 2962 مليار دينار، أي ما يعادل 21.6 مليار دولار، ويوجه جزء هام منها نحو تمويل صفقات التسليح وتحديث ترسانة الجيش والقوات المسلحة وشراء منظومات الدفاع الحديثة، وجاءت في المركز الأول في بنود الميزانية العامة للدولة للعام الداخل. (نواره بشوش، 2023)

2-2-2- آلية العضوية في الاتفاقيات العسكرية:

توجد الجزائر في عديد الاتفاقيات التعاونية الجماعية، إذ أنها دخلت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الموقعة في أبريل 2002، حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005. تكتسي هذه الاتفاقية طابعا شاملا حيث تغطي في نفس الوقت جوانب التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والتجاري والمالي والبعد الإنساني للعلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي.

تنص هذه الاتفاقية على إنشاء هيكل تنظيمي يتألف من مجلس الشراكة ولجنة الشراكة وسبع لجان فرعية قطاعية وحوار غير رسمي حول قضايا الهجرة والتنقل. تجتمع هذه الهيئات كل عام بالتناوب في الجزائر العاصمة وبروكسل. كما أنشأ الطرفان الجزائري والأوروبي حوارين رفيعي المستوى حول الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، الجزائر - منظمات وهيئات دولية أخرى)

2-2-3- آلية العضوية في الاتحاد الإفريقي:

أما فيما يتعلق بالتعاون العسكري الإفريقي وبحكم عضويتها في الاتحاد الإفريقي شاركت الجزائر في الدراسات المختصة لتجسيد برنامج القوة الإفريقية والتي شرع العمل فيها سنة 2015 لإقامة عملية الرقابة وحفظ السلام.

2-2-4- آلية العضوية في الحوار المتوسطي:

زيادة على عضويتها في الاتحاد الإفريقي الجزائر عضو في الحوار المتوسطي لحلف الناتو ممثلة من خلال سفيرها ببركسل قرب الجزائر لهيئة الناتو، كما أن الدورات التكوينية المندرجة في الحوار المتوسطي تدخل ضمن الاهتمامات الأمنية الجزائرية

2-2-5- آلية العلاقات الثنائية العسكرية:

أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية العسكرية وبالأخص روسيا والتي تعد شريكها المميز إذ تستورد منها العتاد العسكري (الطائرات الحربية، الناقلات العسكرية، المروحيات الهجومية) زيادة على التعاون العسكري مع روسيا تطمح الجزائر لإبرام اتفاقيات أخرى عسكرية مع دول أخرى، وبهذا تجمعها علاقة بدول منخرطة في الناتو من بينها إيطاليا إسبانيا المملكة المتحدة وتركيا (عادل زقاغ، سفيان منصوري، 2014، صفحة 54)

إضافة إلى علاقتها مع تونس من خلال تبني خطة أمنية منسقة بين الجزائر وتونس لتشكيل لجنة عسكرية من أجل تبادل المعلومات حول النشاط الإرهابي والشبكات الإجرامية، مع دعم الجيش المالي لوجستيكيًا وتدريبه في منطقة كيدال.

كما تعتبر الجزائر من أهم مؤسسي المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في نيويورك (أمينة مصطفى دلة، 2016، صفحة 124)

2-2-6- آلية التنسيق الأمني الجزائري الإقليمي:

إن العمل الأمني الإقليمي المشترك أحد الآليات التي تقوم عليها الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في معالجتها للأزمات الإقليمية، ومن هذا المنطلق تم تأسيس المركز القيادي الإقليمي بتمنراست لتنسيق الجهود الإقليمية مع تنسيق تحركات الجيوش لدول المنطقة و لذلك تعد قيادة الأركان للعمليات المشتركة أهم مبادرة بالإقليم كما تشارك هذه القيادة الدول الأربع الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجير، وتتضمن أجهزة على غرار وحدة الاندماج و الاتصال التي تعنى بجمع المعلومات، كما يعتبر اتفاق تمنراست قاعدة للعمل الإقليمي المشترك بالساحل لمجابهة مختلف التهديدات و التحديات كمجابهة تنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية (وهيبة دالع، 2016، صفحة 62) ولتعزيز هذه المبادرة تم اتفاق بين وزراء الخارجية للدول المعنية لتشكيل قوة مشتركة لمحاربة التنظيم و تأمين المنطقة .

7-2-2- آلية التعاون الأمني الدولي : تشكل آلية الإستراتيجية الجزائرية في مجابهة الإرهاب، والتي تتضمن التنسيق الأمني الدولي استخباراتيا وذلك من غير التدخل العسكري، حيث تقوم على المساعدة التقنية و اللوجيستية، وذلك ما يظهر في تعاطيها مع مختلف القوى الدولية الفاعلة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في الجزائر شريكا أساسيا في مكافحة الإرهاب وذلك ما فرض عليها قبول دور الجزائر في منطقتها الجيو-إستراتيجية في مكافحة الإرهاب. كما أن تقاطع الإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب مع الإستراتيجية الجزائرية في مجابهته ، باعتبار شمال إفريقيا بوابة عبور للنشاط الإرهابي إلى الفضاء الأوروبي وذلك ما ينقل عدوى التهديد للأمن و السلم الدوليين (وهيبة دالع، 2016، صفحة 63)

ومع أحداث الحادي عشر من سبتمبر نجحت الجزائر في التمرکز في موقعها في التحالف مع واشنطن و أوروبا في الحرب الدولية على الإرهاب، و في نظير ذلك وافقت الإدارة الأمريكية على توريد الجزائر بمعدات عسكرية وتكنولوجية لمواجهة العمليات العسكرية كما دربت القوات الخاصة الأمريكية نظيرتها الجزائرية في الجنوب الجزائري.

3- تداعيات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيو-سياسية التي تثير اهتمام القوى الإقليمية الدولية، وخاصة في الفترة الأخيرة، وذلك ليس بالنظر للارتفاعات التي أفرزتها، ولكن لها علاقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الأطراف والقوى العظمى التي باتت لها تطلعات في المنطقة، وقد كان لديناميكة التحولات التي أنتجت العولمة والتطور التكنولوجي أن حولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية نتيجة انعكاسات الأهمية الإستراتيجية للموقع، وتوافر الإمكانيات الاقتصادية إضافة إلى تأثيرات النزاعات الاثنية وعدم الاستقرار السياسي والانقلابات، وكذا التداخل للتحديات الأمنية التي كان لهذه الأخيرة تداعيات وانعكاسات على دول التي تربطها مسافة كبيرة من شريط حدودي بالإضافة الى الروابط الاجتماعية والثقافية والتاريخية ومن بنها الجزائر .

1-3- التداعيات الأمنية والسياسية: تنطوي ضمن هذا المجال مجموعة من التداعيات والتي تتمثل فيما يلي:

3-1-1- تداعيات الإرهاب والجريمة المنظمة: أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحي أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدها صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرام (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) (بوحنه قوي، 2012، صفحة 8) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي. ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح سنة

2010 بتين زاوتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، وتورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمها مقتل 13 جمركي بالمنيعه على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب (بوحنه قوي، 2012، صفحة 8)

وتشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري "الدولة، المجتمع والأفراد" والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية "قضائية، اقتصادية، اجتماعية" للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء "خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون" وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهيروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الصحي والمجتمعي الجزائري.

3-1-2- تداعيات الاتجار بالأسلحة: تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة، كما يؤكد تقرير تابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية أن هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح خفيفة في القارة الإفريقية، كما أن 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر وليبيا (بوحنه قوي، 2012، صفحة 9) ووفقا لتقرير الأمم المتحدة، تُقدر قيمة سوق الأسلحة غير المشروعة في إفريقيا بحوالي 1.5 مليار دولار سنوياً، مع نسبة كبيرة من هذه القيمة مخصصة لمنطقة الساحل.

و تشير التقديرات إلى أن هناك أكثر من 10 ملايين قطعة سلاح خفيف يتم تداولها بشكل غير قانوني في هذه المنطقة يظهر بتقرير صادر عن المعهد (SIPRI, 2021) حيث تُعتبر الدول مثل مالي وليبيا والنيجر مصادر رئيسية لهذا التدفق حوالي 80% من الأسلحة المتداولة في الساحل تأتي من الصراعات في غرب إفريقيا، مما يزيد من تعقيد الأوضاع بالإضافة إلى ذلك، شهدت المنطقة زيادة ملحوظة في النزاعات المسلحة، حيث ارتفعت نسبة الهجمات على القوات الحكومية والمدنيين بنسبة تصل إلى 300% منذ عام 2015. (ACLEDA, 2023) ويعمل أكثر من 20 جماعة مسلحة في منطقة الساحل، وتستفيد العديد منها من التهريب والنزاعات لتوسيع ترساناتها

هذا ما أفرز تهديدا حقيقيا يمس بالأمن القومي الجزائري ولا سيما أن المنطقة تعيش فوضى سلاح ومن بين تداعيات هذا التهديد على الأمن القومي الجزائري ما قامت به كتيبة المثلثين بقيادة مختار بلمختار باستهداف المركب الغازي في "إن أميناس" بمنطقة "تيقنتورين" بولاية اليزي سنة 2013 خير دليل على انتشار الأسلحة بشكل متزايد في المنطقة، ما قد ينعكس في المدى القصير تزايد احتمال وقوع نشاطات إرهابية مماثلة في الجزائر.

3-1-3- تداعيات الهجرة غير الشرعية: عرفت الاتفاقية الأممية الهجرة غير الشرعية بعبور الحدود من غير الشروط القانونية المطلوبة للدول المستقبلية، أما منظمة الهجرة الدولية فعرفت أنها المهاجر الغير نظامي الذي لا يملك الوثائق الضرورية والمدرجة على لوائح الهجرة للدخول أو الإقامة أو العمل ويتضمن هذا الأفراد الذين لا يملكون وثائق قانونية إلى الدخول إلى دولة وتمكنوا سرا.

بناء على ما سبق، فالهجرة غير الشرعية: " هي التنقل عبر الدول من الأفراد والمجموعات دون أن يستوفي تنقلهم الشروط القانونية أو الدخول سرا برا بحرا أو جوا (محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، 2005) كما تعد الهجرة غير الشرعية من أبرز مهددات الأمن الإنساني بالساحل، وذلك لارتباطها المتلازم بمختلف أصناف الجريمة المنظمة كتجارة الأسلحة التهريب، الاتجار بالمخدرات زيادة على ذلك مختلف الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرافقة لها، إلا أن التعاطي مع موجات الهجرة غير الشرعية بالساحل يجعلنا أمام صنفين لها واحدة تبدو داخلية والأخرى خارجية إلى أوروبا والتي تنامت خصوصا مطلع الألفية كما يبين لنا مسارها أنها مصدرة: النيجر الكاميرون، نيجيريا، التشاد، الصومال السينغال، مالي، سيراليون، ساحل العاج، غانا، والكونغو، السودان وذلك صوب الجزائر أو المغرب بغية الوصول إلى أوروبا (ووالفرام لاتشر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، 2012)

إذا شكلت الهجرة غير الشرعية تحديًا كبيرًا في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يواجه المهاجرون العديد من المخاطر والعقبات و يُقدَّر أن حوالي 700,000 مهاجر غير شرعي كانوا موجودين في ليبيا في عام 2023، بما في ذلك أكثر من 200,000 في مراكز الاحتجاز. يعتمد الكثير من هؤلاء المهاجرين على طرق خطيرة، حيث يُعتبر أكثر من 80% من الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا يمرون عبر دول الساحل مثل النيجر ومالي.

و على صعيد الحوادث، توفي أكثر من 1,400 مهاجر أثناء عبور البحر الأبيض المتوسط في عام 2022، مع تسجيل حوالي 1,200 حالة وفاة في عام 2023 حتى أوت يعكس ذلك المخاطر الكبيرة التي يواجهها المهاجرون خلال رحلتهم. وتتأثر منطقة الساحل أيضًا بالنزوح الداخلي، حيث يُشير تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من 4.5 مليون شخص نازحون داخل دول الساحل بسبب النزاعات، مما يزيد من عدد المهاجرين غير الشرعيين نظرا للعوامل المحفزة للهجرة تشمل الفقر والبطالة، حيث تعيش حوالي 50% من السكان في فقر مدقع في بلدان مثل النيجر ومالي.

3-2- التداعيات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية والثقافية.

إن تأزم الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي لها عدة تأثيرات على الأمن الوطني الجزائري في شقه الاجتماعي أهمها:

3-2-1- تداعيات تدفق اللاجئين: إن الاستهداف الفرنسي لجيوب ومعاقل الجماعات المسلحة الإرهابية ألقى بمشاكل ومتاعب على المناطق الحدودية الجزائرية مع مالي (باجي مختار، تيمياوين، وتين زاواتين) ما نتج عنه تدفق اللاجئين الفارين من الحرب إلى الجزائر، الأمر الذي حول منطقة برج باجي مختار قبلة للاجئين، وهو ما زاد من خوف السكان المحليين من الانتشار الكثيف للأفارقة في المنطقة باعتبار أن الإجراءات الأمنية غير كافية لحماية المواطنين، إذ قدر عدد اللاجئين المتواجدين بالمليين فقط حوالي 25 ألف لاجئ بالرغم من غلق الحدود والإشكال الأكبر أنهم يرون الجزائر ملاذا آمنا مقارنة ببلدانهم التي تعيش في حالة الألمان (عبيد شلغيم، 2014، صفحة 15)

كما أن هناك عددا كبيرا من اللاجئين الليبيين، والتونسيين، لكن تأثيرهم أقل خطورة مقارنة بدول الحزام الجنوبي نظرا للتشابه في الخصائص الاجتماعية والثقافية من جهة، ومن جهة أخرى تمتعهم بمستوى صحي جيد ويبقى الإشكال الكبير هنا هو استنزاف ميزانية الدولة من أجل إيوائهم وتوفير مخيمات لهم وتوفير الحاجيات الأساسية كالمأوى والماء والغذاء.

2-2-3- التداعيات الصحية: قد يتجاهل البعض التهديد الصامت (الأمراض المعدية)، إلا أنها في الحقيقة تمثل قنبلة موقوتة تتميز بسرعة الانتشار خاصة فيما يتعلق بمرض الملاريا والطاعون ونقص المناعة والإيبولا والكوليرا. فمن المعروف أن منطقة الصحراء الكبرى هي حد فاصل لانتقال هذه الأمراض، إلا أن استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين يؤثر على الأمن الصحي الجزائري، وذلك راجع إلى دخول مواطني الكثير من الدول الإفريقية المجاورة للجزائر (تشاد، مالي، النيجر، السنغال، وغيرها) دون خضوعهم للرقابة الطبية بهدف علاجهم أو عزلهم أو إعادتهم لبلدانهم الأصلية (عبير شلغيم، 2014، صفحة 16)

3-2-3- التداعيات الاقتصادية: فلقد أفاد تقرير صادر حديثا عن معهد واشنطن للشرق الأدنى بأن الحرب في ليبيا وسيطرة الإسلاميين على إقليم الأزواد الذي أعقبه التدخل الفرنسي في مالي كلف الجزائر أكثر من ملياري دولار فقط كدعم لوجستي للجيش يشمل نفقات النقل والإمداد بالطعام وإنشاء مراكز مراقبة جديدة في الحدود الشرقية والجنوبية والأرقام مرشحة للزيادة، وهو ما يشكل تهديدا للأمن الاقتصادي للدولة إضافة إلى التهريب للمواد الأساسية خصوصا تلك المدعمة من طرفها، كما أن انتشار الجماعات الإرهابية جعل الجزائر في موضع خطر، كما جاء على لسان وزير الخارجية المالي 1 السابق "سومايلو بوبوبي ماشغا" "إن البترول والغاز الجزائري ليسا بعبيدين عن شمال مالي (عبير شلغيم، 2014، صفحة 17)

ولعل أحسن مثال على ذلك هو الاعتداء الإرهابي على منشأة تيقنتورين في مطلع عام 2013م أكد على مدى خطورة الوضع الأمني بالمنطقة ككل، وأنه لابد من الاستنفار الدائم لمواجهة مختلف التهديدات (بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا، 2014)

4-2-3- تعطل المشاريع التنموية في الجزائر: مع تأزم الأوضاع بدول الجوار، وبعد الهجوم الإرهابي الذي شنه الإرهابيون على المركب الغازي تيقنتورين وبعد الحادثة بدأت في الساعات الأولى الشركة اليابانية "جي جي سي" والإنجليزية "بيتروفاك" بترحيل عمالها الأجانب كإجراءات أمنية وقائية إلى غاية تهدئة الوضع، حيث أن من شأن ترحيل هؤلاء الأجانب دون شك توقف أهم منشأة غازية حيوية تنتج 25 مليون متر مكعب يوميا من الغاز أي ما يقدر بـ 12% من صادرات الجزائر. وبما أن الأوضاع الأمنية مازالت متردية في دول الجوار، فإن الشركات الأجنبية ستفكر ألف مرة قبل نشاطها أو الاستثمار في الصحراء خوفا من استهدافها من الجماعات الإرهابية وهو ما يعزز مسلمة أن الرأسمال الغبي هو الذي يستثمر في مناطق غير آمنة (عبير شلغيم، 2014، صفحة 18)

5-2-3- التداعيات على القطاع السياحي: تعتبر الصحراء الجزائرية من أهم المواقع السياحية جمالا مصنفة لدى هيئات دولية كبرى حيث تعتبر قبلة سياحية للأجانب نظرا للطبيعة الخلابة للأهقار والطاسيلي وجمال غروب الشمس والمناظر الصحراوية ووجود أنواع نادرة من الحيوانات كالفنك، وهو ما يشكل دخلا للاقتصاد الوطني بالعملية الصعبة،

لكن مع تدهور الحالة الأمنية خاصة بمالي وليبيا تراجع توافد السياح الأجانب خوفا على أمنهم، كما أصبحت المناطق الصحراوية تشكل تهديدا على السياح في المنطقة هذا ما كان له انعكاسات على القطاع السياحي بالجزائر.

3. خاتمة:

إن توظيف وتطبيق الإستراتيجية الأمنية تواجهه مجموعة من التحديات المشكلة بين ما هو مؤسساتي وما هو بنيوي، ما يفرض ضرورة البحث عن الميكانيزمات الكفيلة بإعادة بعثها الأمر الذي أصبح لازما على الجزائر كدولة محورية ومنطقة عبور اعتبارا لموقعها الجيو- استراتيجي جنوب المتوسط وشمال إفريقيا من أجل مواجهة التحولات في البيئة الإقليمية الأمنية وتنوعها وما لها من انعكاسات سلبية على الأمن القومي الجزائري والتي دفعت بصانع القرار الجزائري لإعادة صياغة بعض المرتكزات للتكيف مع الواقع الأمني الجديد لتحقيق المصالح الوطنية، إضافة إلى التصدي لمختلف التهديدات الأمنية المنتشرة في هذا الفضاء الحيوي مع الرفض للوجود والتدخل الأجنبي الذي ترى فيه استعمارا مقننا.

إذ نجد أن الجزائر سارعت إلى تكييف إستراتيجيتها الأمنية مع التحولات بالساحل كتحرك استباقي، وذلك من خلال السماح للجيش الجزائري بالخروج خارج الحدود إذ اقتضت الضرورة حسب المادتين 30 و31 من دستورها، ذلك وفق خطط مسبقة وواضحة الأهداف، من أجل إرساء الأمن بالبيئة الإقليمية، التي شهدت عديد التدخلات الأجنبية بمختلف أشكالها الهادفة إلى استنزاف المنطقة بكل ما تزخر به من موارد طبيعية من خلال جعلها دائما بؤرة للتوتر و الأزمات لاستثمارها في التدخل.

غير أن هذه التدخلات تصادمت مصالحها من خلال التنافس عن المنطقة، وهو ما بدا واضحا في الحضور الروسي عبر الفاغور والانسحاب الفرنسي الذي تعددت الرؤى حوله ما إذا هو إعادة تمركز وبسط النفوذ في مراكز أكثر حيوية أم خوفا من استنزاف ما تبقى لها من مقدراتها في المنطقة دون نسيان التقرب الصهيوني للمنطقة عبر اتفاقية التطبيع مع المغرب .

كما سعت الجزائر إلى إثبات وجودها من خلال تطوير منظومتها الأمنية ومحاولة تبني استراتيجيات جديدة خصوصا بعد ظهور الحروب البديلة وحروب الجيل الخامس المتعلقة بالتطور التكنولوجي واستخدامات الذكاء الاصطناعي من خلال وضع منظومة أمن سيبراني تابعة للجيش الوطني الشعبي .

أما بالنسبة لأهم النتائج والاقتراحات توصلنا في هذه الدراسة لما يلي:

1- إعادة النظر في متطلبات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل لتحقيق فعالية أكبر وضمان مصلي أكثر، ولتحقيق المصالح والأهداف الإستراتيجية ومواكبة تحولات الحروب البديلة باستحداث أجهزة أمنية تتماشى والتغيرات الدولية بالإضافة إلى تطوير الفكر الاستراتيجي نظريا وتطبيقا لأن حتمية وجود تهديدات أمنية لادولتية تفرض ذلك.

- 2- ضرورة أن تكون الإستراتيجية الجزائرية شاملة وذات أبعاد متعددة بما يتماشى وواقع التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي مع الابتعاد قدر الإمكان عن البعد العسكري والتركيز على الأبعاد الأخرى كالبعد الاقتصادي والاجتماعي .
 - 3- ضرورة بناء تحالفات إقليمية ودولية بما يعزز من المكانة الإقليمية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي.
- مع مراعاة الموازنة بين ثوابت العقيدة الإستراتيجية ومتغيرات البيئة الإقليمية والدولية حفاظا على أمنها الوطني والقومي.

4. المراجع باللغة العربية

- ابن ماجة أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني). د.ت. (سنن ابن ماجة) (Vol. 2). م. ف. الباقي (Éd.). د.م: دار إحياء الكتب العربية.
- إدريس عطية. (2018). التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا، دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي. (1. éd.) عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
- إدمون جون. (1993). علاقات دولية). م. القاضي (Éd.). د.م: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، الجزائر - منظمات وهيئات دولية أخرى <https://www.mfa.gov.dz> Consulté le 9 19, 2024, sur (s.d.).
- أمينة مصطفى دلة. (2016). العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي و ليبيا). 1. ا. ا. السياسية، (Éd.) *المجلة العربية للعلوم السياسية*. 124, (49-50)
- بارة سميرة. (2017). الأمن السيبراني في الجزائر. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*. 261, (2) 2 ,
- بوحنية قوي، الجزائر والانتقال الى دور اللاعب في إفريقيا <https://studies.aljazeera.net/ar/reports> Consulté le 9 23, 2024, sur (2014, 1 29). مركز الجزيرة للدراسات
- بوحنية قوي. (2012). الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. تقارير مركز الجزيرة للدراسات 8 ,
- حوسين بلخيرات. (2018). التحولات الجيوسياسية و العقيدة العسكرية للجيش الجزائري. دراسات وأبحاث , 10(3).
- خالد كاظم أبو دوح. (2022). أوت. (التهديدات الأمنية. مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية .
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). المادة 31 و 32.
- سليم بوسكين. (2019). العقيدة الأمنية الجزائرية و إشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة. *مجلة العلوم القانونية و السياسية*. 1342, (2) 10 ,
- عادل زقاغ، سفيان منصوري. (2014). أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي و الإستراتيجية الأمنية الجزائرية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*. 54, (1) 4 ,
- عبد الرحمان أسامة. (2011). علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي (الإصدار 1). مصر.
- عبير شلغيم. (2014). التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر" مقال في الملتقى الدولي حول "" :الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية. (15. p), ورقة.

- فاتح النور رحمانى. (2016-2017). *الإستراتيجية والأمن، مطبوعة الدعم/البعد/غوجي*. جامعة المسيلة.
- محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. Consulté le 09 16, 2024, sur <http://WWW.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208>
- نؤارة بشوش. (2023, 11 3). *ميزانية فرضتها التحديات الأمنية والأوضاع الإقليمية والدولية*. Consulté le 9 19, 20, sur <https://www.echoroukonline.com>
- هائل عبدالمولى طشطوش. (2012). *الأمن الوطني وعناصر القوة في الدولة في ظل النظام العالمي الجديد* (الإصدار 1). عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع.
- وهيبة دالع. (2016). *السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل*. مجلة الدراسات الإستراتيجية. 96, (23).
- ووالفرام لانتشر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء, Consulté le 9 19, (2012, 9 13). Consulté le 9 19, 2024, sur <https://carnegieendowment.org/research/2012/09/organized-crime-and-conflict-in-the-sahel-sahara-region?lang=ar¢er=middle-east>

■ المراجع الأجنبية:

- ACLED. (2023). *Armed Conflict Location & Event Data Project*. "The ACLED Database."
- Brauch, H.G. (2011). *Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security* (éd. Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, Vol. 5). Berlin, Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks: Springer.
- kkkk. (5555). uuuu.
- SIPRI. (2021). *"The SIPRI Arms Transfers Database."*. Stockholm International Peace Research Institute.